سلسلة منشورات
مركز البحوث القانونية - أربيل
الكتب الصغيرة
(7)

إنتاج القاعدة الدولية

مقاربات في منهج صناعة القاعدة القانونية الدولية والوطنية

الدكتور وسام نعمت إبراهيم السعدي
أستاذ القانون الدولي العام المساعد
عميد كلية الحقوق / جامعة الموصل

إنتاج القاعدة الدولية

The production of International Rule

Dr. SAM NIMAT IBRAHIM AL SAADI

إنتاج القاعدة الدولية

مقاربات في مناهج صناعة القاعدة القانونية الدولية والوطنية

استهلال

أصدر مركز البحوث القانونية ستة كتيبات من منصته الخاصة بنشر الثقافة القانونية عبر سلسلة الكتب الصغيرة، وها هو ذا يصدر السلسلة رقم (7)، وهو كتيب للأخ الدكتور وسام نعمت السعدي، عميد كلية الحقوق بجامعة الموصل، هذه الجامعة العريقة التي خرَّجت العديد من الكفاءات العلمية المنتشرة حول العالم.

ويعد كتاب إنتاج القاعدة الدولية بمثابة مدونة تتحدث عن حالة التشريع في نطاق القانون الدولي، والصناعة التشريعية على صعيد هذا القانون لا شك أكثر تعقيدا مما هي عليه في القوانين الوطنية، راجين أن يجد القارئ الكريم الفائدة المرجوة من هذا الكتيب، الذي انتقيناه في مركزنا من بين مجموعة كبيرة من الكتيبات، وقد لمست فيه اللجنة العلمية والمحكمين جانياً علمياً رصيناً، قاد إلى وجوب تبنيه للنشر عبر سلسلة الكتب الصغيرة

التي تصدر عن مركز البحوث القانونية في وزارة العدل في إقليم كوردستان العراق، والله الموفق.

الأستاذ الدكتور

محمد سليمان الأحمد

رئيس مركز البحوث القانونية - أربيل

المقدمة

بعد التطورات الدولية المعاصرة، وبعد ما شهدته الإنسانية من تنامي قواعد القانون الدولي العام، وما بات يعرفه هذا القانون من تنوع وتعدد في آليات إنتاج قواعده، وتطور في مفاهيم الإلزام والالتزام بها، وما يرتبط بذلك من تصورات لقدرة القاعدة القانونية الدولية على أن تكون مرجعاً قانونياً مناسباً في ضبط سلوك أشخاص القانون الدولي، وقدرتها على أن تضفي على الروابط والعلاقات القانونية ذلك القدر من الاحترام والامتثال لأحكامها، الأمر الذي بات يطرح وبقوة أهمية التصدي للأفكار المتعلقة بإنتاج القاعدة الدولية والإطار الفكري والفلسفي الذي يتم فيه انضاج تلك القواعد وصياغتها وتطويعها لكي تكون أكثر انسجاما مع معطيات الواقع الدولي المعاصر.

واذا كنا نسلم بان القانون الدولي العام بات أكثر قدرة واستعداداً على أن ينضج القواعد القانونية المختلفة التي تلبي احتياجات المجتمع الدولي، وان هذه المساحات التي باتت تغطيها القاعدة القانونية الدولية وما تمثله من معالجات مهمة وأساسية للكثير من المشكلات الدولية القائمة، فإن هذا الأمر أخذ يطرح وبقوة من مفهوم فلسفة إنتاج القاعدة الدولية والأطر الفكرية والمنهجية التي يتم من خلالها إيجاد البناء القانوني السليم لعمليات إنتاج النص الدولي وما يتضمنه من قواعد قانونية دولية، وما يجسده هذا النص من فلسفات وقيم اجتماعية وإنسانية وخصوصيات وأعراف ونظم قانونية فرعية،

الأمر الذي يكون فيه من المؤثر جدا أن يتم تشخيص هذه المعطيات وتدقيقها والوقوف عليها لما لها من أهمية في فهم معطيات النص وتحديد مقاصده وتطوير مسارات الاحتكام إليه، ولعلَ الأمر أصبح يتم في إطار قنوات إنتاج القاعدة الدولية بطريقة أكثر احترافية وأكثر دقة مما عليه الأمر في المنظومات القانونية الوطنية، فالمفاهيم الأساسية والمصالح محل الحماية والمبادئ الجوهرية التي يتم الاستناد إليها في أعمال وضع القواعد القانونية في كلا القانونين تختلفان بشكل واضح، مما يفترض معه اختلاف المضامين والبناء القانوني والمحاور التي يعني بمعالجتها كلا القانونين.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية التطور الكبير والهائل الحاصل في النظام القانوني الدولي ونجاح المجتمع الدولي في إقرار مجموعة مهمة من الآليات التي يجري من خلالها وضع قواعده القانونية ومواكبة متطلبات التنوع الكبير في فروع القانون الدولي وتنامي دور الآليات غير التقليدية في مجال إنتاج قواعد هذا القانون بعد الانتقال من مراحل القانون الدولي العرفي غير المدون إلى قواعد القانون الدولي المكتوب، واستخدام هذا القانون للجوانب الفنية والتنظيمية الحديثة في مجال صناعة قواعده بالقدر الذي أصبح معه القول بأن هناك حراك تشريعي على المستوى الدولي يقترب في أبعاده ومدياته وآثاره من الإطار التقليدي المتعارف عليه في عمليات إنتاج قواعد القانون الوطني بطريق التشريع. كما أن أهمية هذه الدراسة ترتبط بمجالات التطور الحقيقي في ميادين القانون الدولي إذ أن التنوع الكبير في فروع القانون الدولي العام وتعدد مستويات اهتمام قواعد هذا القانون بموضوعات مختلفة وتطور أعمال صياغة القاعدة الدولية ومراعاتها للأسس

الفكرية والفلسفية الخاصة بمذاهب الالتزام بالقانون الدولي العام، ومحاولة التأكيد على إمكانية صياغة القاعدة القانونية وفقا لمعطيات المذهب الإرادي في حالات معينة ووفقا لمعطيات المذهب الموضوعي في حالات أخرى، وما قد ينشئ عن ذلك من إيجاد قواعد قانونية هشة أو مرنة وأخرى جامدة أو قاسية، وما بين قواعد عادية وأخرى في مواجهة الكافة وثالثة أمرة، وما بين قواعد عامة رئيسية وأخرى فرعية، هذه المعطيات المتعددة والمتباينة والمتداخلة تفرض أن يكون هناك آليات واضحة ودقيقة ومحددة يجري من خلالها عمليات وضع وصناعة القانون الدولي على تعدد مستويات إلزامه، وبالتالي أصبح الفضاء الذي يتم من خلاله عملية إنتاج القواعد الدولية يتسم بالثراء والتعدد والتنوع وأصبح يكشف عن مساحات تحتل أهمية خاصة في حياة أشخاص القانون الدولي والمخاطبين بأحكامه.

هدف الدراسة:

إن تشخيص قدرة القاعدة الدولية على التكييف والبقاء وحكم الأوضاع القانونية التي أقرت لأجلها واحتواء المشكلات التي تأتي لمعالجتها يكشف عن أن القاعدة الدولية تمتلك أدوات الفاعلية والقدرة على الوجود وتنال احترام المخاطبين بأحكامها، وحتما فإن ذلك تقف ورائه مجموعة من الاعتبارات والمقومات التي تسبق عملية إنتاج القاعدة الدولية، وبالتالي فإن هدف دراستنا أن نربط ما بين المنطقة التي يتم من خلالها بناء الأسس الفكرية والفلسفية للقاعدة القانونية وبين فرضيات التفسير والتطبيق والإنفاذ، وهذا ما يتطلب في كثير من الأحيان دراسة وتحليل وتقييم خاصة إذا كان الأمر يقتضي إجراء المقاربات ما بين النظام القانوني الوطني والدولي.

إشكاليات الدراسة:

قد تكون هناك إشكاليات جوهرية تدور في فلك هذا البحث، لكن الإشكالية المركزية التي يعالجها بحثنا هي إنتاج القاعدة الدولية في معطيات فلسفة وضع القاعدة القانونية وقابليتها للتطبيق وفاعليتها في الإنفاذ، عملية الإنتاج عملية معقدة للغاية وهي تخضع لمعالجات ويتم إخضاع النص المنتج للكثير من الاختبارات لغرض التأكد من نجاحه وقدرته على المواكبة والاستمرار، وتبرز إشكاليات أخرى فرعية حول جاهزية المجتمع الدولي في أن يكون له منظومته المستقلة في بناء نصوصه وإنتاج قواعده، واستقلالية تلك المنظومة وكفاءتها وسموها في مواجهة النظام القانوني الوطني.

فرضية البحث:

يمتلك المجتمع الدولي المعاصر أدواته الكافية في تأمين احتياجاته للقواعد الدولية، وان المجتمع الدولي يمتلك القدرة على مواكبة التطورات المعاصرة وان نتاجاته من القواعد القانونية الدولية تعكس التطور الحاصل في مناهج بناء النص وإنتاج القواعد القانونية واختيار الصيغ وأنماط الخطاب التشريعي الأقرب لمعالجة الموضوعات التي يتوجه إليها خطاب القاعدة القانونية الدولية.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن، حيث تغوص في أعماق الفلسفات والأصول الفكرية والمرجعية التي تقف وراء وضع القاعدة القانونية - الوطنية والدولية – ودراسة المقاربات والمشتركات وعمليات الفهم والانضاج والتشكيل والتكوين للقاعدة القانونية، وبالقدر الذي يجعلها أكثر تماسكا وقدرة على البقاء والوجود ومعالجة الموضوعات التي شرعت

تلك القواعد لأجلها.

هيكلية الدراسة:

إن مقتضيات معالجة الإشكاليات الأساسية لموضوع البحث تستوجب منا تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول// التعريف بإنتاج القاعدة الدولية

المبحث الثاني // مؤتمرات إنتاج القانون الدولي مسارات جديدة في صناعة القاعدة الدولية

المبحث الثالث// إنتاج القاعدة الدولي في منظور الإرادة الدولية الشارعة بين العرف والمعاهدات الدولية

المستخلص

لقد طور القانون الدولي من أدواته في مجال إنتاج القواعد القانونية الدولية، وإن تجربة هذا القانون في إطار وضع قواعد قانونية دولية جديدة تعالج القضايا المستجدة وتحكم واقع الحياة الدولية أصبحت محل اهتمام العالم باسره، فلم تعد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والقواعد الدولية العرفية هي المصادر الأساسية لإنتاج قواعد السلوك العامة المجردة الملزمة، بل أن القانون الدولي نجح في إيجاد آليات تتسم بالفاعلية والقدرة على تامين حاجة المجتمع الدولي من القواعد الدولية، فكانت هناك الكثير من التطور في منظومة مصادر القانون الدولي والذي بات يَعرف ما يسمى بالمعاهدات الدولية الشارعة أو المعاهدات التشريعية أو معاهدات صنع القانون الدولي في إشارة إلى تلك المعاهدات الدولية التي تقوم بوضعها الدول في إطار عمل منظمة الأمم المتحدة من خلال اللجنة القانونية ولجنة القانون الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية الدبلوماسية والتي تسمى أيضاً بمؤتمرات تشريع القانون الدولي، حيث يتم العمل في إنتاج قواعد القانون الدولي بطريقة تقترب من الطريقة التي تضع فيها البرلمانات داخل الدول التشريعات الخاصة بها، ولم تقف مسيرة العمل داخل القانون الدولي عند هذا الحد بل امتدت لتشمل آليات إنتاج القاعدة الدولية العرفية والمستويات التي يجري من خلالها وضع قواعد العرف

الدولي وإثباتها وتداولها والالتزام بها، وكان هناك آليات أخرى تتعلق بدور القضاء الدولي في إنتاج القاعدة الدولية من خلال أدواته في التعامل مع المبادئ العامة للقانون وقواعد العدل والإنصاف، ولا يمكن إنكار الدور التشريعي لقرارات المنظمات الدولية وإسهام هذه القرارات في دعم وتعزيز حركة تطور قواعد القانون الدولي وتنامي ظاهرة الاعتماد على أدوات جديدة في إنتاج القاعدة الدولية. من هنا يمكن القول إن التطور الحاصل في مجال إنتاج القاعدة الدولية هو نتيجة منطقية لتطور القانون الدولي وتطور المدارس الفكرية والفلسفية التي تعنى بالتعامل مع قواعده والانتقال من المناهج التقليدية إلى المناهج المعاصرة، والتوفيق ما بين المذهب الإرادي والمذهب الموضوعي في تحليل أساس الالتزام في القانون الدولي العام، وهو جزء من التطورات الهيكلية في بناء القانون الدولي وفي تطور أشخاصه وموضوعاته وفروعه، وهو متطلب أساسي من أجل ضمان إيجاد الحلول المناسبة والمعالجات الدقيقة للقضايا والموضوعات التي تحتاج إلى قواعد قانونية تحكمها وتنظم مجالات الحياة الدولية المختلفة.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحث موضوع إنتاج القاعدة الدولية وآلياتها وأساسها القانوني والفلسفي والمقاربات التي تجمع عمليات إنتاج القاعدة الدولية في القانون الداخلي والدولي يمكننا أن نخلص إلى مجموعة من النتائج والمقترحات وكما يأتي:

أولا: النتائج:

1. إن عملية إنتاج القاعدة الدولية وجعلها قابلة للنفاذ في المجتمع الدولي هي عملية تتم بمستوى عالي من الدقة والتعقيد، وهي عملية إبداعية بامتياز كون الأمر يتعلق بقواعد قانون دولي تسري بأحكامها في بعض الحالات على مستوى العالم باسره وبالتالي تبسط بقوتها الملزمة الكرة الأرضية باسرها، ومن غير المتصور أن تكون هناك قواعد دولية ذات بعد عالمي تحظى بقبول وتأييد عدد كبير من الدول مالم تكن تلك القاعدة تمس المصالح الدولية العليا وتنظم واقع الحياة الدولية بشكل يتفق مع التطورات الدولية القائمة ومع حاجة ذلك المجتمع إلى المزيد من القواعد الدولية الحاكمة للموضوعات المختلفة التي تحتاج إلى تنظيم ومعالجة.

2. إن القاعدة القانونية الدولية تعبر عن بعض مظاهر فكرة الإرادة الدولية الشارعة لكنها لا تمثل مخرجات المذهب الإرادي بمدلوله التقليدي، ولعل السبب في ذلك يرجع بشكل مباشر إلى تراجع المذهب الإرادي في إطار القانون الدولي المعاصر، وبات القانون الدولي يعتمد بشكل كبير على

٢٤٩ / ٢٧٢

الإرادة الدولية التشريعية أو الشارعة التي تمارس دوراً مماثلا للدور الذي يمارسه المشرع الوطني، وبالتالي فإن المعاهدات الشارعة كنمط جديد من أنماط إنتاج القاعدة الدولية باتت تقدم أسلوب مثاليا من أساليب إنتاج القاعدة الدولية يمتاز بالسرعة والدقة والإلزام، والغالب في هذه المعاهدات إن منها الكثير من أصبح يقر بقاعدة سريان الالتزامات الدولية بحق الدول غير الأعضاء وان الأساس الذي يستمد منه واضعوا هذه المعاهدات يرتبط بفكرة المصلحة الدولية العليا وفكرة سمو القانون الدولي على القانون الداخلي.

3. لقد قطع المجتمع الدولي مراحل كبيرة من التطور في مجال انضاج القواعد القانونية الدولية وصياغتها وتقنينها، وقدم في سبيل ذلك مجموعة من الوسائل التي سهلت مهمته في تطوير آليات إنتاج القاعدة القانونية الدولية وبلورتها في أسلوب جديد يضفي على القانون الدولي الكثير من السمات والخصائص الجوهرية التي تجعله يشكل إنموذجاً حياً ومرناً وفاعلاً في الميدان كسائر القوانين الأخرى. وبعد أن رأى جانباً من الفقه أن القانون الدولي لا يزال بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي يستجمع كل الخصائص الأساسية ليصح معها الحديث عن فكرة التشريع الدولي، بات جانب آخر من الفقه يعد هذه التصورات شيءً من الماضي ودعوى لتحجيم هذا القانون، فالقانون الدولي لديهم هو قانون يحمل في ثناياه كل العناصر الأساسية المتوافرة في غيره من القوانين الأخرى بما في ذلك وجود صور مختلفة للتشريع الدولي باتت تفرض نفسها على أرض الواقع، بل أن هناك حراكاً تشريعاً دائماً في الأوساط الدولية قد تختلف أشكاله وتتعدد صوره وتتباين مظاهره إلا انه لا يخرج في طبيعته عن الأعمال التشريعية الدولية بضوابط

ولعل السبب في ذلك يرجع بشكل مباشر إلى تراجع المذهب الإرادي في إطار القانون الدولي المعاصر، وبات القانون الدولي يعتمد بشكل كبير على

الإرادة الدولية التشريعية أو الشارعة التي تمارس دوراً مماثلا للدور الذي يمارسه المشرع الوطني، وبالتالي فإن المعاهدات الشارعة كنمط جديد من أنماط إنتاج القاعدة الدولية باتت تقدم أسلوب مثاليا من أساليب إنتاج القاعدة الدولية يمتاز بالسرعة والدقة والإلزام، والغالب في هذه المعاهدات إن منها الكثير من أصبح يقر بقاعدة سريان الالتزامات الدولية بحق الدول غير الأعضاء وان الأساس الذي يستمد منه واضعوا هذه المعاهدات يرتبط بفكرة المصلحة الدولية العليا وفكرة سمو القانون الدولي على القانون الداخلي.

3. لقد قطع المجتمع الدولي مراحل كبيرة من التطور في مجال انضاج القواعد القانونية الدولية وصياغتها وتقنينها، وقدم في سبيل ذلك مجموعة من الوسائل التي سهلت مهمته في تطوير آليات إنتاج القاعدة القانونية الدولية وبلورتها في أسلوب جديد يضفي على القانون الدولي الكثير من السمات والخصائص الجوهرية التي تجعله يشكل إنموذجاً حياً ومرناً وفاعلاً في الميدان كسائر القوانين الأخرى. وبعد أن رأى جانباً من الفقه أن القانون الدولي لا يزال بحاجة إلى المزيد من الوقت لكي يستجمع كل الخصائص الأساسية ليصح معها الحديث عن فكرة التشريع الدولي، بات جانب آخر من الفقه يعد هذه التصورات شيءً من الماضي ودعوى لتحجيم هذا القانون، فالقانون الدولي لديهم هو قانون يحمل في ثناياه كل العناصر الأساسية المتوافرة في غيره من القوانين الأخرى بما في ذلك وجود صور مختلفة للتشريع الدولي باتت تفرض نفسها على أرض الواقع، بل أن هناك حراكاً تشريعاً دائماً في الأوساط الدولية قد تختلف أشكاله وتتعدد صوره وتتباين مظاهره إلا انه لا يخرج في طبيعته عن الأعمال التشريعية الدولية بضوابط

ومحددات أصبحت مستقرة في إطار التعامل الدولي.

4. إن آليات إنتاج القاعدة الدولية نمت وتطورت في كنف القانون الدولي التقليدي وكان على أنصار ذلك القانون أن يعترفوا بمرجعية العرف كأبرز أداة لإنتاج قواعد القانون الدولي وبقي العرف ولسنوات طويلة الرافد الأبرز والمحرك الأكبر لمسيرة تطور القانون الدولي حتى بات يحتل في أدبيات ذلك القانون المركز الأول في مصادره ومنشأ أحكامه، لكن كانت مسيرة تطور القانون الدولي أكبر بكثير من حركة العرف ومن أدواره، حتى دعت متطلبات تطور المجتمع الدولي الدول الانتقال إلى أدوات جديدة لإنتاج القاعدة الدولية الملزمة فكان أمام الدول خيار آخر تمثل في اللجوء إلى أسلوب المعاهدات الجماعية والتي كان من بين أشهرها وأهمها المعاهدات الشارعة أو التشريعية والتي حلت بسرعة وبكفاءة عالية محل العرف الدولي الذي بات مضطرا أن يسلم بان يكون في المركز الثاني بعد المعاهدات.

5. إن هناك المزيد من التعقيد لايزال يكتنف القاعدة الدولية بمظهرها الدولي المعاصر، ومن هنا نجد أن لجنة القانون الدولي ولسنوات طويلة بدأت تناقش مسائل ترتبط بالقاعدة الدولية منها ما يرتبط بالهوية الدولية للقاعدة وإمكانية تصنيفها إلى قواعد عالمية وقارية وإقليمية والى قواعد عامة وقواعد خاصة والى قواعد عرفية وقواعد مكتوبة والى قواعد أمرة وقواعد في مواجهة الكافة وقواعد عادية والى قواعد هشة وقواعد جامدة، ومن هذا النقاش ظهرت الكثير من العناصر والمميزات لكل فئة من هذه القواعد والعديد من عناصر التعايش بين تلك القواعد وعناصر التجزئة والتنازع مما نجم عن ذلك بروز العديد من الدراسات التي تعمقت في دراسة خصائص

كل فئة من تلك الفئات من قواعد القانون الدولي العام التي أنتجتها الإرادة الدولية الشارعة.

6. وان اردنا أن نقدم نظره مستقبلية في منظور إنتاج القاعدة الدولية فإننا نعتقد بان هذه التطورات الدولية في مجال نظم القانون الدولي المعاصر قد فتحت أمام أشخاص القانون الدولي أفاقاً واسعا في إيجاد وابتكار أساليب متعددة في إطار النظام القانوني الدولي في مجال إنتاج قواعد ذلك القانون وليس من ادل على ذلك التطور الحاصل في إطار دور المنظمات الدولية في إيجاد القواعد الدولية بالطرق المختلفة والتي تملك المنظمة الحق في إيجادها في كثير من الأحيان بحكم التفويض المسبق من قبل الدول الأعضاء للمنظمة للقيام بذلك الأمر الذي يجعل المنظمة تمتلك الصلاحيات الكافية ما يمكنها من إيجاد القواعد الدولية التي تنظم وقائع معينة وتوجد الحلول لمشكلات قائمة.

7. وإذا كانت فكرة إنتاج القاعدة الدولية عن طريق المعاهدات الدولية الشارعة في القانون الدولي العام قد طرحت في السابق بشكل خجول وعبر البعض عنها بطرق غير مباشرة، إلا أن الفقه الدولي في الوقت الحاضر أدرك أهمية التعامل مع فكرة التشريع الدولي بصيغتها الحالية وبشكل ينسجم مع أبعاد هذه الفكرة ويتناسب مع النتائج الحقيقية التي ستتركها في أشخاص القانون الدولي وعلاقاتهم القانونية، ومع انتشار مفاهيم العالمية والعولمة والتدويل والكونية وغيرها من المسميات التي بات المجتمع الدولي يتعامل معها كمفردات تؤثر بشكل أو بأخر في مجمل النظام القانوني الدولي، أصبح الواقع الدولي المعاصر يفرض علينا أن نعيد قراءة الكثير من المفاهيم بشكل يتناسب مع التطورات والمستجدات الدولية، ومن هنا حضيت فكرة تشريع

قواعد القانون الدولي بالمزيد من الاهتمام الفقهي والقضائي والمؤسساتي، وباتت الدول والمنظمات الدولية تسهم بطريقة أو أخرى في تكريس فكرة الإرادة الدولية الشارعة وتقدم هذه المفاهيم كبدائل عن فكرة السلطة التشريعية التي لا يزال المجتمع الدولي يفتقر إليها، وأصبحت تلك الأطراف تنتهج في سبيل تجسيد تلك الإرادة عدة وسائل تصل بها إلى تحقيق غاياتها منها اعتمادها على فكرة المعاهدة الدولية الشارعة أو كما يسميها الفقه الغربي "بمعاهدات صنع القانون" ومنها ما يتعلق بدور المنظمات الدولية في تشريع قواعد قانونية دولية وإدخالها حيز التعامل الدولي.

ثانياً: المقترحات:

1. على صعيد الدراسات الأكاديمية نجد من الضروري أن يتم تسليط الضوء بشكل أكبر على موضوع إنتاج القاعدة الدولية وان يكون هناك دراسات معمقة مستفيضة بهذا الشأن تصلح لأن يتم التوصل إلى إقرار نظرية شاملة لإنتاج القاعدة الدولية يمكن أن تكون محل دراسة أطروحة دكتوراه في القانون الدولي العام أو رسالة ماجستير أو دراسات بحثية تخصصية أخرى.

2. نعتقد انه يقع على عاتق لجنة القانون الدولي أن تعيد الاهتمام بموضوع القاعدة الدولي في مجال تحديد آليات إنتاجها ومعالجة التداعيات الناشئة عن تعدد القواعد الدولية وتنوعها وتداخلها وان يتم إقرار مناهج تكامل تضمن التعايش بين تلك القواعد وتحد من مخاطر تنازعها.

3. على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تسرع في عمليات إنتاج القواعد الدولية عن طريق المؤتمرات الدبلوماسية للعديد من مشروعات الاتفاقيات الدولية التي تم قراءتها لمرة أو مرتين ولم يبقى سوى بعض

المراجعات البسيطة ليتم إقراراها وإدخالها حيز النفاذ الفعلي على المستوى الدولي.

4. على منظمة الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي التابع للمنظمة أن تبذل كل جهودها من أجل ضمان انسيابية تطبيق قواعد القانون الدولي وان تسهم في معالجة بعض المشكلات المتعلقة بتفسير تلك القواعد وتحديد مدلولها ومعناها.

المطلب الرابع بعض الإشكاليات المرتبطة بإنتاج القاعدة الدولية.....104
الفرع الأول إنتاج القاعدة الدولية وعدم وجود سلطة مركزية في المجتمع الدولي.....106
الفرع الثاني إنتاج القاعدة الدولية ومظاهر إلزام تلك القواعد.....116
المبحث الثاني مؤتمرات إنتاج القانون الدولي مسارات جديدة في صناعة القاعدة الدولية.....123
المطلب الأول لجنة القانون الدولي ودورها في إنتاج القاعدة الدولية131
الفرع الأول تشكيل لجنة القانون الدولي.....132
الفرع الثاني اختصاصات اللجنة وآليات عملها.....136
الفرع الثالث تطور نشاط لجنة القانون الدولي في مجال إنتاج القاعدة الدولية.....146
المطلب الثاني مؤتمرات إنتاج القاعدة الدولية (المؤتمرات الدبلوماسية) 155
الفرع الأول مدخل تعريفي بالمؤتمر الدبلوماسي.....158
الفرع الثاني التطور التاريخي للمؤتمرات الدبلوماسية.....172
الفرع الثالث مناقشة وتعديل مسودة الاتفاقيات الشارعة.....175
الفرع الرابع الصياغة والموافقة والتوقيع.....188
الفرع الخامس نفاذ الاتفاقيات الدولية الشارعة.....194
المبحث الثالث إنتاج القاعدة الدولي في منظور الإرادة الدولية الشارعة بين العرف والمعاهدات الدولية.....205

المطلب الأول الأساس الفلسفي لتبني الإرادة الدولية الشارعة المنتجة للقاعدة الدولية.....207
المطلب الثاني إنتاج القاعدة العرفية والإرادة الدولية الشارعة 217
المطلب الثالث التحول من آليات إنتاج القاعد الدولية العرفية إلى آليات إنتاج القاعدة الدولية المكتوبة.....225
المطلب الرابع مقاربات العمل في مناهج إنتاج القاعدة القانونية الوطنية والدولية.....232
الفرع الأول من حيث مضمون العمل وهدفه وإجراءاته التنظيمية .232
الفرع الثاني من حيث التكوين والنتائج والآثار.....239
المستخلص 247
الخاتمة.....249
قائمة المراجع.....255
فهرس المحتويات.....270

"The production of International Rule"

Approach In Curricula of International and National Legal Rule production

BY

Assistant Professor
Dr. Wisam Nimat Ibrahim Al Saadi
Dean of the College of Law- University of Mosul

Abstract

International law has developed its tools in the field of producing international legal rules. The experience of this law within the framework of developing new international legal rules that deal with emerging issues and govern the reality of international life has become the concern of the whole world.

Bilateral or multilateral international agreements and customary international rules are no longer the primary sources for the production of general, abstract, binding rules of conduct. Rather, international law has succeeded in finding mechanisms that are effective and capable of securing the international community's need for international rules.

There was a lot of development in the system of sources of international law, which became known as the so-called international treaties, legislative treaties, or international law-making treaties, in reference to those international treaties that countries put in place within the framework of the work of the United Nations Organization through the Legal Committee, the International Law Committee, and the Assembly General conferences of the United Nations and international diplomatic conferences, which are also called international law legislation conferences.

Where work is done in producing the rules of international law in a way that approaches the way in which parliaments within countries develop their own legislation. circulation and adherence to.

There were other mechanisms related to the role of the international judiciary in producing the international rule through its tools in dealing with the general principles of law

Abstract

International law has developed its tools in the field of producing international legal rules. The experience of this law within the framework of developing new international legal rules that deal with emerging issues and govern the reality of international life has become the concern of the whole world.

Bilateral or multilateral international agreements and customary international rules are no longer the primary sources for the production of general, abstract, binding rules of conduct. Rather, international law has succeeded in finding mechanisms that are effective and capable of securing the international community's need for international rules.

There was a lot of development in the system of sources of international law, which became known as the so-called international treaties, legislative treaties, or international law-making treaties, in reference to those international treaties that countries put in place within the framework of the work of the United Nations Organization through the Legal Committee, the International Law Committee, and the Assembly General conferences of the United Nations and international diplomatic conferences, which are also called international law legislation conferences.

Where work is done in producing the rules of international law in a way that approaches the way in which parliaments within countries develop their own legislation. circulation and adherence to.

There were other mechanisms related to the role of the international judiciary in producing the international rule through its tools in dealing with the general principles of law

and the rules of justice and fairness, and it is not possible to deny the legislative role of the decisions of international organizations and the contribution of these decisions to supporting and strengthening the movement of the development of the rules of international law and the growing phenomenon of dependence on new tools In the production of the international base.

Hence, it can be said that the development taking place in the field of producing the international rule is a logical result of the development of international law and the development of intellectual and philosophical schools concerned with dealing with its rules and the transition from traditional approaches to contemporary approaches, and reconciling between the volitional doctrine and the objective doctrine in analyzing the basis of obligation in public international law.

It is part of the structural developments in the construction of international law and in the evolution of its persons, subjects and branches, and it is a basic requirement in order to ensure finding appropriate solutions and accurate treatments for issues and subjects that need legal rules to govern and regulate the various fields of international life.